النزعة الجديدة لتعددية الجنسيات

م.مهند حميد

امتازت الشركات متعددة الجنسيات بقدرتها الفائقة على التوسع الافقي والعمودي لتثبت خطأ المراقبين الذين تنبؤ بفشلها،ولم تنجح الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية من فرض معيار دولي لعمل الشركات متعددة الجنسيات.

لقد أسهمت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في تسارع التحول من الفروع المملوكة بالكامل في الخارج الى مشاريع مشتركة وغير ذلك من التحالفات بين الشركات ويمكن ايجاز هذه العوامل بـ:

1. ان الوصول الى سوق كثيراً مايتطلب شريك محليا.
2. ان السير السريع للتكنولوجيا وكلفتها يستلزمان توزيع المجازفة حتى من قبل الشركات الكبيرة.
3. ضرورة وجود رأس مال ضخم للعمل على مستوى العالم وفي كل الأسواق الرئيسة.
4. في ما يخص الشركات الامريكية فانها فقدت الزعامة التكنولوجية وفي عدة مجالات.

ولقد ازدادت أهمية التحالفات والتعاون بين الشركات، وهي ترتيبات في الغالب ما تجيزها وتعززها الحكومات الوطنية وقد جعلت الكلفة المتزايدة لتنمية التكنولوجية واهمية وفرة الحجوم وانتشار الحمائية الحديثة كل ذلك جعل من المساهمة في الأسواق العالمية الرئيسة أي الولايات المتحدة وأوروبا والصين امرا لازما للشركات متعددة الجنسيات وقد استلزم ذلك بدوره الحصول على شريك محلي. وكنتيجة لذلك فان الشركات متعددة الجنسيات تقوم بغزو الأسواق الوطنية الخاصة بكل منها.

هذه التطورات بمجملها تنذر بنهاية تعددية الجنسيات القديمة وقد مضت الأيام التي كانت فيها شركات الولايات المتحدة وقليل من شركات الأقطار المتطورة تستطيع ان تعمل بحرية في الاقتصادات المضيفة وحتى ان تسيطر عليها.

هذه التطورات أسهمت في تغيير الاتجاهات والسياسات في كل الأقطار المتطورة والاقل نموا فالاقطار الأقل نموا أصبحت اكثر تقبلا للشركات متعددة الجنسيات ولكنها أيضا تتبع سياسات لتغيير شروط الاستثمار لمصالحها، ان ردود أفعال الأقطار المتقدمة تعد اكثر اشكالا ففي الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية واليابان وحتى الصين بدا الحوار بين الرابحين والخاسرين من هذه التغيرات وسعى كل من الدول والشركات لتهيئة نفسها للمعركة في السوق العالمية حيث تؤثر الاستراتيجيات القومية واستراتيجية الشركات بقدر ماتؤثر العوامل التقليدية للمزايا النسبية وكل ذلك من شأنه ان يؤثر في نتائج التنافس الاقتصادي.

أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت كيانات اقتصادية قائمة بذاتها وتنطوي على إمكانات اقتصادية كبيرة إذ أن حجم أعمالها يفوق مجموع الناتج المحلي للكثير من الدول ، فنجد مثلا حجم أعمال شركة جنرال موتورز بلغ (164) مليار دولار في حين نجد أن أجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة تايلند يبلغ (154)مليار دولار، فضلا عن الانتشار الواسع لها في كل أنحاء العالم فمؤشر الانتشار لشركة (جنرال موتورز) هو في (84) دولة وشركة تويوتا اليابانية في (80) دولة ... ونلاحظ أيضا حالة التركز الجغرافي في توزيع تلك الشركات حيث اغلبها يعود إلى الدول الصناعية المتقدمة، اذ من بين اكبر (500) شركة متعددة الجنسية في العالم نجد بان (418) منها يعود إلى الدول الصناعية المتقدمة وبشكل خاص إلى أقطاب النظام الاقتصادي العالمي (الولايات المتحدة ، اليابان ، والاتحاد الأوربي) ، وكذلك لها دور كبير في التجارة الدولية إذ تسيطر على اكثر من نصف حجم الصادرات العالمية في المصنوعات وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي .

مستقبل الشركات متعددة الجنسيات

سيتمثل التغير الكبير بصعود "أبطال إقليميين" من الشركات، تحل محل الشركات متعددة الجنسيات في كثير من الحالات، ويتوقع التقرير أن نرى أيضا تحسينات متفاوتة في التنمية البشرية تؤدي إلى قيام اقتصادات محلية أكثر استقرارا، وثراء، مع استمرار تصاعد الاتجاه الاستهلاكي للأسواق الناشئة والتدفق التجاري والمالي. أما في أوروبا، فسيوقف الاتحاد الأوروبي توسعه الخارجي، وعلى نحو متفائل، سيزدهر التكتل الأوروبي أكثر بعد إعادة هيكلة المصارف والشركات الغربية.

ويشير التقرير عموما إلى أن ظهور عالم متعدد الأقطاب سيكون نتيجة للعولمة بحد ذاتها، لأن واحدة من تأثيراتها الجانبية الإيجابية هو توزيع أفضل للثروة. ومن بين المستفيدين الرئيسيين من هذا الاتجاه، البلدان المكتظة بالسكان - مثل الهند والصين - لتصبحا من القادة الإقليميين، لكن من ناحية أخرى، فإنه في الوقت الذي سيواصل فيه الاقتصاد العالمي نموه، ستشهد مختلف المناطق نموا غير متكافئ.

وهناك رؤية أخرى على الرغم من أن العالم قد تأثر بالأزمة المالية العالمية في 2008، والهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التطورات أدت إلى المزيد، بدلا من القليل، من التعاون بين الأمم.
ويضيف أن "نهاية العولمة" لا يمكن أن تأتي إلا بتباطؤ النمو الاقتصادي والتبادل التجاري أو باتجاههما نحو الأسفل، مع إمكانية إضافة صدمة للاقتصادات الصغيرة (صدمات المديونية، وعدم المساواة، والهجرة)، وازدياد النزعة الحمائية، والاشتباكات الجيوسياسية، وحروب العملات، والأحداث المناخية المناوئة، وصعود حركات شعبوية عريضة "مضادة للعولمة"، وردود فعل عنيفة ضد الشركات العالمية، أو تراجع اتجاهات التخلص من السلطات الاستبدادية والانتقال الديمقراطي، على سبيل المثال لا الحصر.